الانزعاج الجزائري الصامت من الشريك الفرنسي غير الموثوق

صابر بليدي
صحافي جزائري

إذا كانت فرنسا قد عبرت عن انزعاجها الشديد من اتفاق وشيك بين الحكومة المالية ومجموعة "فاغنر" الأمنية الروسية، فإن وضع وموقف الجزائر باتا يثيران المزيد من الاستفهامات. فهي إلى غاية الآن تلتزم الصمت تجاه الرمال المتحركة باستمرار في خاصرتها الجنوبية. فموسكو وباريس البعيدتان بآلاف من الكيلومترات صارتا لاعبتين بارزتين في أكبر بؤر التوتر بمنطقة الساحل.

والجزائر التي تلملم أوراقها الدبلوماسية وسط ارتباك بسبب التباس مواقف الخصوم والحلفاء من مراعاة مصالح ودور أكبر شريك وجار لدولة مالي في المنطقة، تكون قد اختلطت عليها الأوراق بين نفوذ تاريخي للفرنسيين لكنه واضح المعالم والأهداف، وبين طموح روسي بدأ يتمدد في أفريقيا لكنه غامض الأهداف والغايات، ولا يُعلم منه إلا ذراع عسكرية محدودة العدد، لكنها تمهد الطريق لدور روسي مفاجئ للاعبين الكبار في القارة السمراء.

ويبدو أن موسكو التي اطمأنت على آبار النفط في ليبيا بفضل مجموعة فاغنر، وساهمت في استتباب الوضع في أفريقيا الوسطى لصالح حلفائها، تريد النزول في منطقة الساحل انطلاقا من بؤرة مالي، حتى ولو كان ذلك على حساب دور وموقف شريكها التاريخي في المنطقة (الجزائر)، ليبقى السؤال مطروحا كيف ومتى ترد الجزائر عن افتكاك أكبر الأوراق من بين أيديها؟

النزول المنتظر لقوات فاغنر في باماكو، كمخرج لاتفاق وشيك بين الحكومة المحلية وسلطات موسكو، حتى ولو أن الأخيرة تحاول الفصل بينها وبين المجموعة تلافيا لأي تأويل يورطها في انتشار روسي مزعج للقوى المتنافسة على الكعكة الأفريقية، يعتبر إيذانا بمرحلة جديدة في المنطقة.

وإذا كان التمكين والدفاع عن المصالح يخضعان دوما للمبررات والذرائع التي تسوق هنا وهناك، فإن ما ظهر على مواقف باريس وموسكو ينطوي على مخاطر كبرى في المنطقة. غير أن وجاهة المقاربة المذكورة تسقط أمام قوة النفوذ، لأن الجزائر التي رعت اتفاق السلام في مالي منذ العام 2015 لا تملك من الأدوات ما يقنع العالم بأن عسكرة محيطها ستكون عواقبها وخيمة لأن أي قوة سيكون بإمكانها الانسحاب بينما تبقى مالي في مالي والجزائر في الجزائر تواجهان مصيرهما، واستنزاف طاقاتهما وقدراتهما.

المفاجأة الروسية بقدر ما زعزعت الاطمئنان الفرنسي على نفوذها التاريخي في الساحل ومالي تحديدا، فإنها وضعت الدبلوماسية الجزائرية في حجمها الطبيعي غير القادر على حماية مصالح البلاد في محيطها

المفاجأة الروسية بقدر ما زعزعت الاطمئنان الفرنسي على نفوذها التاريخي في الساحل ومالي تحديدا، وقد تجبرها على إعادة حساباتها بشأن قرار الانسحاب التدريجي من باماكو، فإنها وضعت الدبلوماسية الجزائرية في حجمها الطبيعي غير القادر على حماية مصالح البلاد في محيطها.

الخطاب الديماغوجي المروج له من طرف الدعاية الداخلية اصطدم بأول حقيقة فرضتها مجموعة فاغنر، لأن الاتصالات المكثفة لوزير الخارجية رمطان لعمامرة وتخصيص مبعوث خاص للرئيس تبون يضطلع بالملف المذكور، لا أثر لهما في قرارات السلطات المالية الجديدة، فهي تتوجه بالاحتماء بقوات فاغنر دون العودة للجار والشريك ولا مراعاة لمصالحه وجهوده في إرساء السلام.

وأثبت التمدد الروسي المفاجئ أن العلاقات التاريخية بين موسكو والجزائر، والصفقات العسكرية الضخمة، والأحاديث المتداولة حول حلف البلدين والعلاقات الاستراتجية، لم ترق إلى مستوى رعاية المصالح وتقدير الجهود. فحتى مجرد صفقة محدودة بين حكومة مالي ومجموعة فاغنر كانت كافية لنسف علاقات متراكمة، لأن الحسابات الروسية تكون بصدد رصد آفاق جديدة في القارة، ولم تعد تكتفي بالشراكة مع الجزائر فقط والمرور عبرها لأي مصلحة في أفريقيا.

والأكيد أن موسكو تدرك انزعاج شريكها الصامت إلى حد الآن، لكن رغبتها الجامحة في فتح آفاق جديدة في القارة السمراء، والدخول على خط المنافسة مع الفرنسيين والأميركيين وحتى الصينيين والأتراك، ولو أن الأدوات تختلف عن الآخرين الذين يوظفون المال إلى جانب السلاح، فإن الروس يكتفون إلى حد الآن بمجموعة فاغنر كممهد لمسار جديد أو بالون اختبار لجس نبض ردود الفعل وقياس الإمكانيات المتاحة.

والجزائر الآن أمام حقيقة تعري الخطاب الدعائي لعودة الدبلوماسية إلى محيطها الجغرافي. فالاتصالات المكثفة والجولات المكوكية لم تحقق الأمل المنشود، ولو أن الورقة الأهم لا زالت بين أيديها. ففرنسا التي اختارت الانسحاب التدريجي من مالي وترك

الوضع في المنطقة لأهله ستترك فراغا لا يملأه إلا الجيش الجزائري.

وروسيا غير الضليعة بالتضاريس الصحراوية وحرب العصابات والميدان المفتوح، تكون على وشك المجازفة بأحد أذرعها ووضعه في فم الأسد، لأن الوضع في مالي والمنطقة عموما يختلف عما هو في سوريا أو أفريقيا الوسطى أو أوروبا الشرقية، وقد تجد نفسها في مأزق غير مألوف.

والجزائر التي لا زالت تتردد بشأن تعدي جيشها لحدوده الإقليمية للدفاع عن مصالحها لدى الطرف الآخر، بسبب الجدل السياسي في الداخل، على اعتبار أنه تحول غير مسبوق في عقيدته. وبسبب التباس الوضع في المنطقة، قد تجد نفسها مجبرة على فرض الأمر الواقع بواسطة دور العسكر على الأرض، لتدارك الفشل الدبلوماسي، لأن الدفاع عن البلاد قد يكون داخل الحدود كما قد يكون خارجها.

مجموعة فاغنر مجموعة عناصر شبه عسكرية تؤدي مهام مكملة لما لا تستطيع روسيا الرسمية القيام به. لكنها قوة اقتصادية وتجارية ضخمة وصل تأثيرها إلى الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، ولا يدري أحد ما بعد الاتفاق الوشيك لحماية الأمن في باماكو، إن كان الأمر يتوقف هناك أم يمتد لمجالات أخرى في إطار سياق آخر.

لكن كيف يكون موقف ووضع الجزائر في هذه الحال، وهي المنهكة اقتصاديا واجتماعيا وغير قادرة على التكفل بحاجياتها وانشغالاتها الداخلية؟ الأكيد أن البداية ستكون بمراجعة قواعدها الدبلوماسية والقطع مع خطاباتها التاريخية التي صنفت الشعارات قبل البراغماتية. فقد مسحت منذ سنوات ديونا أفريقية وعربية دون عائد استراتيجي، ولما سئل أحد مسؤوليها عن الموضوع، رد بالقول "الجزائر لا تقدم خدماتها الإنسانية من أجل الاستغلال السياسي".

ما يحدث في مالي والنيجر وفي دول الجوار عموما يمثل أولوية للجزائر لأنها عمقها الاستراتيجي، لكن لا ضير في استعمال آلات الحساب، لأن العبرة في العائد والمردودية، وإلا ما معنى شراكات استراتيجية رهنت البلاد للاتحاد الأوروبي، ومنحت حصرية التسليح للروس، وفتحت الأسواق للصينيين والأتراك، وبعدها تأتي فاغنر على تخوم مؤخرتها؟

فاغنر في الأفق.. قوات خاصة أم جيوش جرارة؟

علي الصراف
كاتب عراقي

"لا أرحمك، ولا أدع رحمة الله تنزل عليك"، سياسة ابتزاز غربية مألوفة تجد لها كل يوم مثالا جديدا.

الولايات المتحدة تسحب بطاريات باتريوت وثاد من السعودية، رغم معرفتها بأن هذا البلد يتعرض لهجمات صاروخية متواصلة من جانب الميليشيات التابعة لإيران في اليمن. ولكنها لن ترضى أن تمضي السعودية فتسعى لبديل دفاعي من روسيا.

فرنسا تفعل الآن الشيء نفسه مع مالي في مواجهة جماعات الإرهاب. فهي تسحب قواتها من هناك، ولا ترضى بأن تتعاقد الحكومة الانتقالية في هذا البلد مع مجموعة "فاغنر" الأمنية الخاصة الروسية للمساعدة في التصدي لهجمات داعش والقاعدة.

وهناك سجال يجري الآن بين البلدين حول ما إذا كانت حكومة مالي تستطيع أن تختار بين قوات فرنسية منسحبة، وبين الاستعانة بقوة أمنية خاصة تحل محلها.

ولئن أثبتت التجربة العملية أن الجيوش الضخمة آخر ما يمكن الاعتماد عليه في مواجهة عمليات الإرهاب، فالحقيقة هي أن مجموعات أمنية خاصة هي وحدها الحل.

إنها حل منطقي ومتوازن، أكثر فاعلية وأقل كلفة. ولو أن الولايات المتحدة وفرنسا اعتمدتا عليه في مواجهة جماعات الإرهاب، فإنهما كانتا ستحققان فوزا أسرع بكلفة أقل، من دون أن تضطرا إلى تحريك جيوش جرارة.

مَنْ الذي كسب الحرب ضد داعش؟ مَنْ الذي كبدها أول هزيمة على الأرض؟ الذين فعلوا هم المقاتلون الأكراد في بلدة كوباني أولا، قبل أن يمتد تقدمهم حتى أسقطوا عاصمة "دولة الخلافة" في مدينة الرقة. وهم ميليشيات محلية مضادة. صحيح أنهم لا يعتبرون أنفسهم "مجموعة عسكرية أمنية"، لاسيما وأنهم يدافعون عن أرضهم ويقاتلون من أجل حقوق وطنية، إلا أنهم، من ناحية الفعالية العسكرية، والأداء الميداني أقرب إلى مجموعة مسلحة خاصة.

تلقى المقاتلون الأكراد دعما جويا ولوجستيا ثمينا، كما توفر لهم السلاح ووسائل التوجيه والإرشاد القتالية من جانب الولايات المتحدة التي تقود التحالف الدولي ضد داعش. ولكن أعمال القتال المباشرة تكفل بها المقاتلون الأكراد بأنفسهم، ولم يشاركهم جنود أميركيون.

حسابات توظيف الجيوش تختلف تماما عن حسابات توظيف المجموعات الأمنية. ولها غايات مختلفة.

تحريك الجيوش الجرارة يقصد، من بعض نواحيه، فرض الهيمنة ليس على أرض المعركة، وإنما على أرض السياسة وصنع القرار. كما أن الأعباء المادية التي يتم فرضها كبيرة للغاية.

الجيوش مفيدة، من دون شك، في مواجهة جيوش تقابلها. إلا أنها أقل فائدة من الناحية القتالية في مواجهة جماعات إرهابية متفرقة، ثابتة أو متحركة.

إذا توفر للمجموعات الأمنية الدعم التكتيكي والاستخباراتي المناسب، فإنها أقدر على المواجهة من كتائب عسكرية تقليدية.

كل الجيوش لديها مجموعات تعمل على هذا النحو، تسمى في الغالب "قوات خاصة" أو "مغاوير" أو نحو ذلك. هذه المجموعات ستكون هي النموذج الأمثل، إذا ما وُضعت خارج "عدّاد الخسائر" الذي يحسب له القادة العسكريون الحساب أمام قيادتهم السياسية، وهذه القيادة أمام شعبها.

ومثلما أن المال والمصالح التجارية والنفوذ الاستراتيجي، هي التي تدفع الدول الكبرى لتحريك جيوشها، من دون أن ترى في ذلك عيبا، أو ثلمة في ممارسات السياسة ولا أخلاقياتها المألوفة، فإن المال هو القضية بالنسبة إلى تلك المجموعات الأمنية الخاصة.

هم "مرتزقة" طبعا. هذه هي التسمية التي تشير إليهم بالعيب، وتسيء لسمعتهم. ومصدر الإساءة للسمعة هو الجيوش الغربية نفسها، ذلك لأنها ظلت تستخدمهم للأغراض القذرة من قبيل أعمال القتل العشوائية والاغتيالات السياسية وممارسة الانتهاكات وجرائم الترويع ضد المدنيين.

لا حاجة لأي سجال أخلاقي للتمييز بين نمط من المرتزقة وآخر. واحد صنعته وكالة المخابرات المركزية الأميركية لارتكاب الجرائم بالنيابة عنها، وآخر روسي يحارب الإرهاب

لا حاجة لأي سجال أخلاقي للتمييز بين نمط من المرتزقة وآخر. واحد صنعته وكالة المخابرات المركزية الأميركية لارتكاب الجرائم بالنيابة عنها، وآخر يحارب الإرهاب. ولكن المسافة بينهما شاسعة. وأهم ما في هذه المسافة هو "قيود التوظيف" التي يمكن للحكومات أن تضعها على نشاط هذه المجموعات.

وفي الواقع، فإن أفضل سبيل لمواجهة جماعات مثل الحوثي في اليمن هو الاستعانة بقوات أمنية خاصة تستطيع أن تتوغل في عمق مناطق انتشار تلك الجماعات، لتوجه لها ضربات لا تستطيع الجيوش التقليدية أن توجهها.

مجموعات الإرهاب المتحركة لا تُقاوم بمعسكرات ضخمة، ولا بدبابات، ولا حتى بطائرات لأنها هي ذاتها سرعان ما تُصبح هدفا سهلا.

أكثر ما يُزعج فرنسا من مجموعة "فاغنر" هو أنها روسية. وذلك على اعتبار أنها تابعة، بطريقة ما، للكرملين. وهذا غير صحيح.

توجد في بريطانيا مجموعات أمنية كثيرة. وتجد لبعضها مكاتب في الشوارع العامة لاستقطاب المقاتلين القدامى. ولكن لا أحد يستطيع الزعم أنها خاضعة لسلطة 10 داونتغ ستريت. لا شك أنها يمكن أن تسمع أو أن تتعرض للضغوط، مثلها مثل أي شركة أخرى. إلا أنها خاصة في النهاية، وما تقوم به ليس مسجلا في صالح حكومة البلد الذي تعمل فيه. ليس بالضرورة.

تعبير "الإرهاب لا يواجه إلا بالإرهاب" مجرد تعبير سطحي ورديء المقاصد. إلا أنه ينطوي على مدلول عملي صحيح. بمعنى أنك لا تواجه مجموعة إرهابيين من 10 أشخاص أو عشرين، يقفزون من سطح إلى سطح، ومن شارع إلى شارع، بكتيبة دبابات. ولكنك تستطيع أن تلاحقهم بمقاتلين يقفزون من سطح إلى سطح ومن شارع إلى شارع بالسرعة والمرونة القتالية نفسها.

التحالف الدولي ضد تنظيم داعش ضم أكثر من 70 دولة أرسلت جنودا ومستشارين عسكريين، بينهم خمسة آلاف جندي أميركي، والمئات من الطائرات، والآلاف من الآليات المدرعة. ولكن هزيمة داعش إنما كُتبت بأيدي المقاتلين من "وحدات حماية الشعب الكردية".

في السادس والعشرين من يناير 2015 نجح أولئك المقاتلون في طرد داعش من مدينة كوباني، لتأخذ هزيمة داعش مسارا ثابتا، فطرد من مدينة منبج في أغسطس 2016، ثم طرد من مدينة الرقة في أكتوبر 2017. وفي سبتمبر 2018، قضت تلك الوحدات، التي صار أسمها "قوات سوريا الديمقراطية"، على آخر جيب للتنظيم في دير الزور. وفي الثالث والعشرين من مارس 2019، أعلنت تلك القوات "القضاء التام" على "خلافة" التنظيم.

هذا المسار إنما كان مسار "قوة خاصة". لم يتمكن منها كل ما جندته 70 دولة من جيوش لمواجهة داعش. فلماذا تُلام حكومة مالي إذا استعانت بقوات خاصة؟ بل ولماذا تلام أي دولة إذا اتبعت السبيل نفسه في مواجهة الإرهاب؟

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk